المحاضرة الرابعة عشر

اشكال الدولة

من المهم في بداية الامر توضيح مسألة مهمة تتعلق بموضوع عدم التفريق بين اشكال الدولة واشكال الحكومة ، شكل الدولة يراد به التركيب الداخلي للسلطة السياسية ما اذا كانت محكومة لمركز واحد او لعدة مراكز ، اما شكل الحكومة فيقصد به الاسلوب الذي تمارس به السلطة ، ومن الممكن ان تتشابه دولتان من حيث الشكل وتختلف حكوماتها فهولندا وليبيا دولتان) من حيث الشكل (هولندا) حكومة ديمقراطية وحكومة ليبيا حكومة فردية قبل الانتفاضة الشعبية عام (٢٠١١) ويمن النظر الى موضوع شكل الدولة من منظور سياسي او قانوني فمن المنظور السياسي تتعدد اشكال الدول الى دولة ليبرالية ، واشتراكية ، وفاشية ، وفردية وجماعية ، اذ لا شك ان الايديولوجية الرسمية للدولة تحدد شكل الدولة ، اما اذا نظرنا الى شكل الدول من الناحية القانونية سنجد انها تنقسم ال دول بسيطة (موحدة) ودول مركبة (اتحادية) ، اما اذا اعتمدنا تقسيم الدول على اساس السيادة نجد دولا كاملة السيادة ودولا ناقصة السيادة واخرى معدمة السيادة ، واذا بدأنا تصنيفنا للدول اعتمادا على معيار السيادة سنجد انفسنا امام الانواع التالية :

اولا : الدولة الكاملة السيادة

ان السمة المميزة للدولة كاملة السيادة هي تلك الحرية المطلقة التي تتمتع بها في اختيار نوع نظام الحكم الذي ترغب فيه وحريتها في وضع الدستور وتعديله وان الدول عند تمتعها بكامل السيادة فان هذا الامر يتأتى من اعتراف الدول لها بكامل هيمنتها على اراضيها دون تدخل مباشر او غير مباشر من دول اخرى ، ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى الفرق بين الواقعية السياسية والطرح القانوني فيما يخص مضوع السيادة ، فرجال القانون يؤكدون على السيادة القانونية اي اعتراف الدول أو معظمها بالدولة الجديدة وباعترافهم هذا وكأن الدولة الجديدة اكتسبت الوجود القانوني والاهلية الدولية ولا يهتمون بالسيادة الفعلية ولا شك ان هناك فرق كبير بين لسيادة القانونية والسيادة الفعلية ، حيث نجد ان كثيرا من الدول هي كاملة السيادة من وجهة نظر القانون الدولي والمجتمع الدولي الا انها من حيث الواقع ناقصة السيادة او معدومة السيادة اي انها لا تمتلك السيادة الفعلية في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية بحرية تامة وذلك لتدخل قوى خارجية في شؤونها بحيث تتقيد او حتى تلغى سيادتها تماما .

ثانيا : الدول ناقصة السيادة

وهي تلك الدول التي لا تمتلك حق التصرف بسيادتها الداخلية والخارجية بسبب ارتباطها بشكل من الاشكال بدولة اخرى ، او انها تخضع لهيئة دولية تقوم بالإشراف عليها ، وعلى الرغم من ذلك تظل الدولة ذات السيادة الناقصة لها شخصية دولية معترف بها ومن انواعها :

أ_ الدولة التابعة : هي تلك الدولة التي تتبع دولة اخرى (متبوعة) وبالذات على الصعيد الدولي ، ويتمخض عن هذه العلاقة بان الدولة المعنية لا تستطيع ان تباشر شؤونها الخارجية والدولية الا عن طريق الدولة المتبوعة فهي التي تتولى تمثيلها في المحافل الدولية وتقوم نيابة

عنها بتصريف شؤونها الخارجية ،وان العلاقة بين الدولة التابعة والدولة المتبوعة تتحدد بجملة عوامل منها اجتماعية وثقافية واقتصادية وتؤثر بها الوقائع الدولية والحقائق التاريخية .

ب_ الدولة المحمية : يؤكد اغلب رجال القانون الدولي العام على ان الحماية هي علاقة قانونية تنتج عن معاهدة دولية بين دولة (حامية) ودولة ضعيفة (محمية) ويترتب على هذا الاتفاق التزام الدولة القوية الحامية بالدفاع عن الدولة الضعيفة المحمية مقابل اشراف الدولة الاولى على الشؤون الخارجية للدولة الثانية والتدخل في ادارة اقليم تلك الدولة ،ونظام الحماية نظام قانوني ، وان وضع الدولة المحمية سيؤول دون شك لصالح الدولة الحامية واجحاف واضح بحق الدولة المحمية كون الاخيرة تفقد اختصاصها الخارجي ، وهناك فرق بين نظام الحماية ونظام التبعية من الناحية القانونية اذ ان نظام التبعية يقوم بقرار منفرد من الدولة المتبوعة واستنادا الى معاهدة دولية بينما نظام الحماية يقوم على معاهدة دولية بين تبرم بين الدولة الحامية والدولة المحمية ، ولم يحدد القانون الدولي العام العلاقة بين الدولتين الحامية والمحمية على وجه الدقة لهذا تقتضي الضرورة العودة الى كل معاهدة على حدة لمعرفة طبيعة تلك العلاقة .

ج_ الدولة المشمولة بنظام الاشراف الدولي : ان اول ما عرف العالم عن نظام الاشراف الدولي لبض الدول كان في ظل عصبة الامم المتحدة وقد عرف ب(نظام الانتداب) هذا ما تشير الية المادة (٢٢) من ميثاق العصبة ، وتغير نظام الاشراف تحت هيئة الامم المتحدة فسمي ب(نظام الوصاية)وقد اجمع اغلب رجال القانون والسياسة من ان الاقرار بهذا النظام هو بمثابة اسباغ الصفة الشرعية والقانونية على ظاهرة السيطرة وكانت الحجة التي دفعوا بها لأطلاق هذا النظام من ان تلك الاقاليم المشمولة بالوصاية هي اقاليم غير مؤهلة لمباشرة شؤونها بنفسها اذ ان الوصاية الدولية ضرب من ضروب السيطرة المقنعة ابتدعته الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الاولى لتوزيع الولايات التركية والمستعمرات الالمانية

*انواع الدول من حيث الشكل الدستوري : يعتمد هذا التقسيم على الشكل الدستوري او التكوين الدستوري للدولة فتنقسم الدول وفقا لهذا المعيار الى دول بسيطة أو موحدة ودول مركبة ، ويعتمد هذا التقسيم على التركيب الداخلي للسلطة فأذا كانت القوة الدافعة سياسيا وحكوميا مركزة في يد شخص قانوني واحد كانت الدولة بسيطة أو موحدة ، اما اذا تعددت المراكز الداخلية في الدولة فأن الدولة تكون مركبة ، والدولة المركبة تتكون من عدة دول تربط بينها علاقات تختلف في قوتها ولذا فان الدول المركبة تنقسم بدورها الى دولا اتحادية ، الاتحاد الشخصي او الكونفدرالي او الفيدرالي

١_ الدولة البسيطة أو الموحدة : وهي الدولة التي توجد فيها سلطة واحدة في تركيبها وممارستها وقادرة على فرض سلطتها على رقعة الدولة كلها من خلال مؤسسات واجهزة نمطية موحدة اي لها مستوى واحد من السلطة او حكومة واحدة يخضع لها جميع الرعايا في جميع انحاء الاقليم ولها تشريعات واحدة تسري على جميع الموطنين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والضريبية ، ومن اهم مميزاتها القدرة على المحافظة على تماسك الدولة ووحدتها وعلى تكريس الشعور بالانتماء الوطني مما يشكل رادعا امام المحاولات الانفصالية كما توحد المشاعر وتعبئ جميع المواطنين لتحقيق اهداف وغايات مشركة من خلال تماثل

القوانين والاجراءات والممارسات الادارية في مختلف انحاء الدولة ، ومن عيوبها انها تشكل عائقا امام التعبير عن الحاجات المحلية ومنع فرص الابتكار والتنوع وعدم الاخذ باللامركزية في ادارة شؤون المحليات بشكل كامل ، يصلح هذا النموذج للبلدان صغيرة الحجم اكثر من الدول الكبيرة ، غير ان ممارسة السلطة فيها ليست على صيغة واحدة فعلى المستوى الاداري توجد اربعة انماط من التنظيم في ممارسة السلطة فيها وهي :

أ_ النظام المركزي

يقوم هذا النوع على اعتماد المركزية في الحكم وعدم السماح للتقسيمات الادارية بأية صلاحيات تنفيذية الا بأمر من السلطة المركزية ، فلأنظمة والقوانين تصدر من المركز " العاصمة " وترسل الى المحافظات لغرض التنفيذ بواسطة الموظفين في جميع انحاء الدولة فالسلطة هرمية بمعنى اخر ان المركزية السياسية تستند الى وحدة الدستور الذي يحتم وحدة السلطة من خلال جهاز حكومي واحد وان تعددت هيئاته وتمارس السلطة في ظل المركزية بأسلوبين هما :

١_ التركيز الاداري اي حصر سلطة البت والتقرير في يد الرئيس الاداري

٢_عدم التركيز الاداري ، اي يكون بنقل سلطة التقرير في بعض الاختصاصات الى نوابه ومرؤوسيه .

ب_ نظام الادارة المحلية

وهو نظام قائم على المركزية ، مع السماح بذات الوقت للأقاليم أو المحافظات بالادارة المحلية لشؤونها في القضايا البسيطة ، بحيث تخفف بعض الاعباء عن الحكم المركزي كمراقبة وتصريف بعض الشؤون الادارية والخدمية الخاصة بها أو بعض القرارات التنفيذية كتعيين بعض الموظفين ويتم ذلك عبر تشكيل مجالس ادارات محلية من رؤساء الدوائر الحكومية ووجهاء المحافظة أو انتخابها من قبل المواطنين مباشرة ، هذه المجالس تناقش القضايا التي تهم الوحدة المحلية من مشاريع وخدمات وترفع اقتراحاتها للسلطة المركزية للموافقة عليها وهناك مجالس ادارية أصغر على مستوى المدن والنواحي والقرى .

ج_ نظام اللامركزية الادارية

وهو نظام مركزي يسمح بتفويض الفروع في الاقاليم والمحافظات سلطات ادارية محددة وقد تكون واسعة احيانا لتسهيل العمل الاداري والتقليل من البيروقراطية الادارية لكن الجوانب التشريعية تبقى من اختصاص السلطة المركزية وبذلك يختلف عن اللامركزية السياسية التي تتضمن التشريع والتنفيذ كما هو الحال في الاتحادات الفيدرالية ، ان هذا النظام يمنح الفروع التابعة للادارة المركزية مهمات تنفيذية وادارية متعلقة بالخدمات التعليمية والصحية واستخراج الجوازات دون الحاجة الى موافقة السلطة المركزية الا في بعض الحالات الضرورية .

د_ نظام الحكم الذاتي

ويتميز هذا النوع بأنه اكثر مرونة وصلاحية مما سبق من الانظمة فيما يتعلق في تطبيق القوانين في منطقة معينة دون العودة للسلطة المركزية ويشترط في منطقة الحكم الذاتي كأن

تكون متميزة ، كأن يكون سكانها من اصل او لغة او دين او اية رابطة اخرى واحدة ولا يطبق النظام الا على منطقة متميزة في داخل الدولة المركزية وتتكون السلطة في منطقة الحكم الذاتي من سلطتين تنفيذية وسلطة تشريعية ولها على مستوى المنطقة كل الصلاحيات باستثناء السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد وخاصة النقد .

٢ _ الدولة المركبة

ان الدول المركبة هي وحدات قابلة للتجزئة داخليا الى اجزاء يستحق كل جزء منها ان يطلق عليه دولة ترتبط هذه الدول برابطة تختلف قوتها باختلاف طبيعة العلاقات بين هذه الدول فالدولة المركبة قد يكون الاتحاد بين اجزائها اتحادا شخصيا أو كونفدراليا او فيدراليا

أ _ الاتحاد الشخصي :

في الغالب يقوم هذا الاتحاد من اتحاد دولتين أو اكثر تحت عرش واحد تجسد في شخص العاهل الذي يصبح ملكا للدولتين مع احتفاظ كل منهما باستقلالها وسيادتها الخارجية والداخلية واحتفاظ كل دولة بدستورها وحكومتها المتمثلة في سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية والعسكرية اي ان التوحيد يقتصر عل شخصية الحاكم ولا يمتد ليشمل الاجهزة الحكومية وممارسة السلطة فيها حيث تبقى الحكومات مستقلة عن بعضها البعض تماما وان هذا الاستقلال لكل دولة من هذا الاتحاد يعني عدم ضرورة تماثل طبيعة نظام الحم السياسي في جميع دول الاتحاد يمكن ان تكون دولة تأخذ بالنظام الديمقراطي واخرى لا تأخذ به ، وقد ظهرت صور هذا الاتحاد في الغالب نتيجة لأحداث تاريخية كالزواج بين الملوك والمواريث الخاصة بأسرهم واندماج العروش.

ب _ الاتحاد الكونفدرالي (التعاهدي)

ينشأ هذا الاتحاد نتيجة معاهدة تبرم بين دول كاملة السيادة وتتفق فيما بينها على تنظيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغير ذلك من العلاقات التي تربطها ببعضها البعض والتحاد التعاهدي لا يخلق دولة جديدة وانما ينشئ علاقة اتحادية بين مجموعة من الدول تحتفظ بموجبها كل دولة بسيادتها واستقلالها وحاكمها وحكومتها وبنظامها السياسي وتحافظ على جنسية مواطنيها ويتمخض عن هذا الاتحاد تشكيل مؤتمر أو جمعية أو لجنة لرعاية وتنظيم شؤون الاتحاد وتتألف من مندوبين عن حكومات الدول الاعضاء والقرارات الناتجة عن هذه المؤتمرات لا تعتبر سارية على الدول الاعضاء مالم توافق الدولة عليها ، وهذا النوع من الاتحادات غير مستقر يمكن ان ينحل او يتحول الى دولة فيدرالية والقاعدة العامة في الاتحادات الكونفيدرالية هي من حق كل دولة داخلة فيه ان تنسحب .

ج _ الاتحاد الفعلي أو الحقيقي

يقوم هذا الاتحاد بين دولتين او اكثر بموجب معاهدة دولية بموجبها تفقد الدول الداخلة في هذا الاتحاد شخصيتها الدولية بخلاف الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي وتكون الدولة الداخلة في هذا الاتحاد شخصية دولية جديدة واحدة موحدة على ان تحتفظ كل دولة بدستورها وقوانينها ونظامها الاداري في الداخل ويرجع ذلك الى ان الاتحاد الفعلي لا يكتفي بوحدة شخص رئيس

الدولة كما هو الحال بالاتحاد الشخصي وانما يقيم رباطا قويا بين الاعضاء عن طريق شخصية الاتحاد التي تعتبر دولة واحدة على الصعيد الدولي وتتولى الشؤون الخارجية وادارة شؤونها الولية والدبلوماسية والدفاع وقيادة العمليات العسكرية ، اما بالنسبة لنظام الحكم السياسي الداخلي فأن كل دولة في هذا الاتحاد تحتفظ بنظام حكمها الداخلي اي بدستورها الخاص وبسلطتها العامة من تشريعية وتنفيذية وقضائية .كما وان الحرب التي يعلنها الاتحاد او تعلن عليه تشمل كل الدول لأعضاء واذ ما نشبت حربا بين دولة الاتحاد فإنها تعد حربا اهلية .

د_ الاتحاد الفيدرالي أو المركزي

يقوم باتحاد دول او دويلات او مقاطعات او بين مجموعة اقاليم ويعتبر هذا الاتحاد من اهم انواع الاتحادات على الاطلاق فهو من ناحية القانون الدستوري عمل قانوني داخلي يستند الى دستور الدولة ذاته على العكس من الاتحادات السابقة التي تستند اساسا الى معاهدات دولية وبعد الدخول في هذا النوع من الاتحادات تفقد الدول الاعضاء شخصيتها الدولية وجزئا من سيادتها الداخلية وتكون فيما بينها دولة واحدة مركزية وتصبح بالتالي تلك الدول أو الجمهوريات أو الاقاليم أو المقاطعات جزءا من الدولة الفيدرالية والشيء الاكثر بروز في هذا النوع من الاتحادات وجود هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية في كل مقاطعة او ولاية على انفراد والى جوارها وجود تلك الهيئات تنفيذية _ تشريعية _ قضائية على صعيد الدولة الفيدرالية ، من اهم السمات لهذا الاتحاد هو ازدواج القوانين وكذلك عدم قدرة الولايات ممارسة اي عمل خارجي لان ذلك من وظيفة الدولة الفيدرالية اذ ان الدولة الفيدرالية هي الوحدة السياسية في النظام الدولي اما الاقاليم والولايات فلا يكون لها اي كيان دولي .

ان هذا النوع من الاتحادات تحتاجه الدول ذات المساحات الكبيرة والدول التي ينتمي ابناءها الى قوميات واديان ومذاهب متعددة .